وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 12 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

بوتين يشيد بدور الأمير محمد بن سلمان في استقرار سوق النفط

الرياض

أشاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأربعاء بالدور الكبير لولي العهد الأمير محمد بن سلمان في سوق النفط.

وقال الرئيس الروسي إن الاتفاق في إطار تحالف (أوبك+) لخفض إمدادات الخام العالمية من المرجح أن يستمر.

وأكد بوتين إن موسكو ستواصل التعاون مع الرياض، وإن السعر كان من الممكن أن ينخفض إلى أقل من 50 دولارا للبرميل إذا لم تكن تخفيضات الإنتاج المنسقة.

وأوضح الرئيس الروسي إن التنسيق بين دول مجموعة (أوبك+)، التي تضم كبار منتجي النفط، سيستمر لضمان القدرة على توقعات الوضع في أسواق النفط.

وبدأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، بقيادة روسيا، أحدث دورة لخفض الإمدادات أواخر عام 2022 لدعم السوق.

وأردف بوتين قائلا في مؤتمر كبير عن الطاقة في موسكو «التفاعل ضروري بين الموردين الرئيسين وبشروط علنية وشفافة من أجل استقرار سوق النفط. ومن هذا المنطلق تعمل روسيا مع الشركاء في إطار أوبك+». وأضاف «موقن بأن التنسيق بين تحركات شركاء أوبك+ سيستمر. هذا مهم لإمكانية التنبؤ بسوق النفط وفي نهاية المطاف لخير البشرية كلها».

وذكر بوتين، الذي يرأس ثاني أكبر دولة مُصّدرة للنفط في العالم، أن أعضاء (أوبك+)سيفون بالتزاماتهم بالكامل ويتعاملون بنجاح مع كل التحديات».

المملكة تنضم لعضوية احتجاز الكربون وتخزينه

الرياض

أعلن المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه عن ترحيبه بانضمام المملكة العربية السعودية، ممثلةً بوزارة الطاقة، إلى الدول الأعضاء في المعهد.

وأكّدت المملكة، بصفتها أحدث عضوٍ في هذا المركز الدولي، الذي يركّز على توسيع نطاق استخدام تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، التزامها الراسخ بمواجهة التحديات المناخية من خلال التعاون، والابتكار، وتبني التقنيات المؤثّرة، واتساقاً مع عزمها الوصول للحياد الصفري بحلول عام 2060م، تتبنى المملكة مجموعة من الجهود والمبادرات التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون، بما في ذلك استخدام تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه.

وتعليقاً على انضمام المملكة إلى هذا المعهد المرموق، قال صاحب السمو الملكي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة: «لا شك أن تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه تساعد على معالجة الانبعاثات الصادرة عن الصناعات الثقيلة، التي قد يكون من الصعب تخفيف انبعاثاتها، ولإدراك المملكة أهمية هذه التقنيات، أعلنت، في عام 2022م، عن خططها لتطوير أحد أكبر مراكز احتجاز الكربون وتخزينه في العالم، حيث سيتم احتجاز حوالي 44 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنويًا، من خلال تطبيق تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه في مدينة الجبيل الصناعية بحلول عام 2035م، ويضم المعهد أكثر من 200 عضو من 33 دولة، منهم 13 عضواً من جهات حكومية، وستعمل وزارة الطاقة، بصفتها الجهة التي تقود الجهود الوطنية في مجال احتجاز الكربون وتخزينه في المملكة، مع المعهد، لبناء القدرات اللازمة لتبني هذه التقنيات.

النفط يرتفع وسط المخاوف المستمرة بشأن انقطاع الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الأربعاء مع معاناة المستثمرين من احتمال تعطل الإمدادات بسبب الاضطرابات في الشرق الأوسط.

وارتفع خام برنت 25 سنتا بما يعادل 0.3 بالمئة إلى 87.90 دولارا للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 24 سنتا، أو 0.3 بالمئة أيضا، إلى 86.21 دولارا للبرميل.

وارتفع سعر خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط أكثر من 3.50 دولارات يوم الاثنين، حيث أثارت الاشتباكات العسكرية مخاوف من أن الصراع قد يمتد إلى ما هو أبعد من قطاع غزة، ولكنهما استقرا على انخفاض في جلسة الثلاثاء.

وتنتج إسرائيل كميات قليلة للغاية من النفط الخام، لكن الأسواق تشعر بالقلق من أن الصراع قد يتصاعد ويعطل إمدادات الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى تفاقم العجز المتوقع لبقية العام.

وقال وارن باترسون وإيوا مانثي، المحللان من آي إن جي: «لا يزال هناك خطر من تصعيد هذا الأمر، خاصة إذا كان هناك أي تورط إيراني. في ظل هذا السيناريو، فإن فرض العقوبات الأميركية بشكل أقوى على النفط الإيراني من شأنه أن يؤدي إلى تشديد سوق النفط حتى عام 2024».

البنك في مذكرة للعملاء

وتقول إسرائيل إنها دمرت أجزاء من قطاع غزة ردا على هجمات حماس، وفي ظل ترقب الأسواق، هددت الجماعات المسلحة العراقية واليمنية القوية المتحالفة مع إيران باستهداف المصالح الأميركية بالصواريخ والطائرات بدون طيار إذا تدخلت واشنطن لدعم إسرائيل.

وقالت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، يوم الثلاثاء إنها تعمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمنع تصعيد الوضع في غزة والمناطق المجاورة، وأكدت مجددا دعمها للجهود الرامية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط.

وقالت إيبيك أوزكاردسكايا، كبيرة المحللين في بنك سويسكوت، في مذكرة: «في السياق الجيوسياسي الفعلي، يمكن أن

يرتفع النفط الخام نحو نطاق 90 إلى 100 دولار للبرميل، لكن الارتفاع فوق مستوى 100 دولار أمر غير مرجح في ظل التوقعات الاقتصادية العالمية الكئيبة».

وانخفض مؤشر الدولار الأميركي إلى أدنى مستوى له في أسبوعين عند 105.78 مع انتظار السوق محضر اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لشهر سبتمبر المقرر في وقت لاحق يوم الأربعاء. ويجعل ضعف الدولار سعر النفط الخام أرخص بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط.

واقترح العديد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي في الأيام الأخيرة أن البنك المركزي الأميركي لا يحتاج إلى رفع تكاليف الاقتراض أكثر من ذلك. وفي إشارة أكثر إيجابية للإمدادات، أحرزت فنزويلا والولايات المتحدة تقدما في المحادثات التي يمكن أن توفر تخفيف العقوبات على كاراكاس من خلال السماح لشركة نفط أجنبية إضافية واحدة على الأقل بالحصول على النفط الخام الفنزويلي في ظل بعض الشروط.

وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط يتأرجح في المنطقة الخضراء، مع انتظار بيانات المخزونات الأميركية والمحفزات الأخرى. وقالت عادت أسعار النفط الخام إلى الارتفاع في الجلسة الآسيوية يوم الأربعاء، حيث تم تداولها ببضعة سنتات فوق الإغلاق الأدنى لليوم السابق، حيث استمر البحث عن العملاء المتوقعين في سوق تركته بلا اتجاه بسبب ارتفاع النفط القصير جدًا على أحدث أزمة في الشرق الأوسط.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت بما يزيد قليلاً على 4 % يوم الاثنين، مع حالة تأهب قصوى للأسواق بسبب مخاوف من العدوى السياسية والاقتصادية الناجمة عن القتال الذي أشعلته هجمات يوم السبت التي شنتها حركة حماس الفلسطينية على الشعب الإسرائيلي وأهداف في غزة.

ولكن بعد مرور 24 ساعة، هدأت الأسواق العالمية بشكل ملموس، حيث أدى الحماس للمخاطرة إلى ارتفاع الأسهم في وول ستريت. وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار النفط الخام مع قيام المتداولين بالضغط على زر الإيقاف المؤقت لتقدم السوق لتقييم التأثير المباشر للصراع بشكل أفضل.

وحتى يوم الثلاثاء، قالت وزارة الخارجية الأميركية إن إيران على الأرجح علمت أن حماس كانت تخطط لعمليات ضد إسرائيل، ولكن من دون التوقيت الدقيق أو نطاق ما حدث. وهذا لا يجعل الأمر يبدو كما لو أن إدارة بايدن جعلت من استهداف إيران أولوية حتى عندما تواصلت مع إسرائيل بوعود بتقديم مساعدات جديدة. وبالنسبة للمحللين، كان ذلك هبوطيًا بشكل أساسي بالنسبة لأسعار النفط.

ومنذ أواخر عام 2022، غضت واشنطن الطرف عن ارتفاع صادرات النفط الإيرانية، من خلال إقرار العقوبات الأميركية. وكانت الأولوية في واشنطن للانفراج غير الرسمي مع طهران للسماح للعالم بمزيد من إمدادات النفط لتعويض تخفيضات الإنتاج من قبل مجموعة المنتجين أوبك +.

ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط الخام الإيراني قد ارتفع بنحو 700 ألف برميل يوميا هذا العام - وهو ثاني أكبر مصدر للإمدادات الإضافية في عام 2023، بعد النفط الصخري الأميركي فقط.

وكل الأنظار على محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي وبيانات مخزونات النفط الأميركية. ومع ذلك، قد يشهد النفط المزيد من الحركة في وقت لاحق من اليوم، وربما في الاتجاه الصعودي، إذا أظهر محضر اجتماع سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي لشهر سبتمبر والمقرر صدوره خلال جلسة التداول الأميركية، أن مسؤولي البنك المركزي يتجهون نحو تعليق آخر على رفع أسعار الفائدة في نوفمبر.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، نيل كاشكاري، يوم الثلاثاء، إن رفع أسعار الفائدة قد لا يكون ضروريًا للحد من التضخم، حيث إن عمليات البيع في سوق السندات يمكن أن تؤدي عمل البنك المركزي على الرغم من كبح ارتفاع الأسعار، مع نمو قوي في العمالة والأجور. وفي الوقت نفسه، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، رافائيل بوستيك، إن السياسة النقدية الأميركية مقيدة بدرجة كافية في هذه المرحلة بحيث لا تكون هناك حاجة لمزيد من رفع أسعار الفائدة.

وسوف يتطلع المشاركون في السوق أيضًا إلى بيانات مخزون النفط الأسبوعية الأميركية، المقرر صدورها بعد تسوية السوق من معهد البترول الأميركي، وسيقدم لمحة سريعة عن الأرصدة الختامية للخام الأميركي والبنزين ونواتج التقطير للأسبوع المنتهي في 6 أكتوبر. وتعد هذه الأرقام بمثابة مقدمة لبيانات المخزون الرسمية لنفس الفترة من إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الأربعاء.

وخلال الأسبوع الماضي، توقع محللون أن تعلن إدارة معلومات الطاقة عن انخفاض مخزون النفط الخام بمقدار 0.37 مليون برميل، مقابل انخفاض قدره 2.224 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر.

ووسط الاضطرابات في الشرق الأوسط، يمكن أن يؤثر دور إيران في الأزمة الإسرائيلية على أسواق النفط العالمية، مما قد يؤدي إلى انقطاع الإمدادات وارتفاع الأسعار. وعلى الرغم من مكانة إسرائيل كمنتج ثانوي للنفط الخام، إلا أنه لا يمكن تجاهل تداعيات هذا الصراع على سوق النفط، خاصة إذا تورط اللاعبون الرئيسون في قطاع الطاقة في الوضع المتصاعد.

ويكمن مصدر القلق الرئيس في احتمال ظهور أدلة قوية تربط إيران بالصراع الأخير في إسرائيل وغزة، وهو التطور الذي قد يجبر القوى الغربية على فرض عقوبات اقتصادية جديدة ضد إيران، والتي تهدف على وجه التحديد إلى تعطيل صادراتها من الطاقة. ومثل هذه الخطوة لديها القدرة على زيادة تقييد أسواق النفط العالمية، وتكثيف الديناميكيات المعقدة بالفعل.

وإذا اشتدت التوترات في المنطقة، مما يؤدي إلى مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، فهناك احتمال واضح أن تشهد أسعار النفط ارتفاعًا مفاجئًا ودراماتيكيًا. ويتفاقم هذا الخطر إذا اختارت طهران إغلاق مضيق هرمز الحيوي ردًا على العدوان المتصور، نظرًا للدور الحاسم الذي يلعبه هذا الممر البحري في سلاسل إمدادات النفط العالمية.

وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، شهدت أسعار النفط يوم الأربعاء مسارًا تصاعديًا حيث واجه المستثمرون شبح انقطاع الإمدادات المحتمل بسبب الاضطرابات المستمرة في الشرق الأوسط. وفي محاولة للتخفيف من تصعيد الوضع، أعلنت المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، عن جهودها المكثفة، بالتعاون مع شركائها، لمنع المزيد من التدهور في غزة والمناطق المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت المملكة العربية السعودية مجددًا التزامها بتحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية، مما يؤكد الترابط بين التوترات الجيوسياسية وديناميكيات سوق الطاقة.

وارتفعت أسواق الأسهم الآسيوية يوم الأربعاء مدعومة بآمال التحفيز في الصين وأرباح قوية في كوريا الجنوبية، في حين تراجع الدولار مع تحول لهجة مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي إلى التيسير النقدي مما دفع المتداولين إلى تقليص أسعار الفائدة الأميركية. التوقعات.

وارتفع مؤشر «ام اس سي أي» الأوسع لأسهم آسيا والمحيط الهادئ خارج اليابان بنسبة 1.5 % ليتجه نحو أفضل جلسة له خلال شهرين ونصف. وارتفع مؤشر كوسبي في كوريا الجنوبية بنسبة 2.4 % ويتطلع إلى أفضل يوم له منذ يناير مع ظهور أرباح الرقائق والبطاريات.

وحقق الدولار الأسترالي أعلى مستوى له في أسبوع أمام الدولار، والجنيه الاسترليني أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع والدولار النيوزيلندي أعلى مستوى في شهرين، على الرغم من أن التحركات كانت متذبذبة وصغيرة بينما كان المتداولون ينتظرون أسعار المنتجين الأميركيين في وقت لاحق من اليوم وبيانات مؤشر أسعار المستهلك يوم الخميس.

وقد أشار العديد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى أن الارتفاعات الأخيرة في العائدات طويلة الأجل قد تساعد في مكافحة التضخم. وقد حظي رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا رافائيل بوستيك بالتصفيق عندما قال أمام غرفة مليئة بالمصرفيين في ناشفيل يوم الثلاثاء: «في الواقع لا أعتقد أننا بحاجة إلى زيادة أسعار الفائدة بعد الآن».

وكانت أسواق السندات مستقرة خلال الجلسة الآسيوية، حيث بلغت عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات 4.65 % - أي أقل بنحو 24 نقطة أساس من أعلى مستوى لها في 16 عامًا يوم الجمعة. وانخفضت عائدات السندات لأجل ثلاثين عامًا، والتي ارتفعت فوق 5 % الأسبوع الماضي، بمقدار نقطتين أساسيتين إلى 4.81 %. وقال برنت دونيلي من سبكترا ماركتس: «مع تساوي جميع العوامل الأخرى، فإن ارتفاع العائدات النهائية يعني الآن تقليل تشديد بنك الاحتياطي الفيدرالي».

وقال «فشلت عوائد السندات لأجل 30 عاما في الثبات فوق 5 %، وهي علامة أخرى على أن ذروة الدخل الثابت (التقلبات) وربما ذروة العائدات قد تم الوصول إليها في الوقت الحالي». مضيفاً، «ما زلت أعتقد أن الأسهم سترتفع حتى نهاية العام لأنها تستفيد من استقرار الدخل الثابت وظروف البيع المفرط والموسمية الإيجابية.»

كما دعم تقرير صناعي حول استعداد الصين للتحفيز لمساعدة اقتصادها، المزاج العام، خاصة في هونج كونج حيث أدى ارتفاع واسع النطاق إلى رفع مؤشر هانج سينج فوق 18000 للمرة الأولى منذ أسبوعين. وارتفع مؤشر شنغهاي المركب

بنسبة 0.3 % فقط.

وارتفعت أسعار الغاز الأوروبية، التي قفزت بسبب أنباء العنف في الشرق الأوسط، بشكل أكبر بسبب المخاوف من تعرض خط أنابيب للغاز في فنلندا للتخريب مع وصول العقد الهولندي القياسي إلى أعلى مستوى له منذ سبعة أشهر يوم الثلاثاء.

وفي أماكن أخرى من تداول العملات الأجنبية، تشبث الين بارتداد بسيط حيث دعم التوتر في الشرق الأوسط أصول الملاذ الآمن، حيث تم تداوله مؤخرًا عند 148.94 مقابل الدولار. وتحرك اليورو بالكاد عند 1.0601 دولار. وكانت العقود الآجلة للأسهم الأميركية ثابتة وتراوحت العقود الآجلة الأوروبية حيث توقفت التجارة النقدية يوم الثلاثاء.

وقفزت أسهم سامسونج بنسبة 3 % بفضل انخفاض أقل من المتوقع في أرباح الربع الثالث. كما ارتفعت أسهم شركة إل جي لحلول الطاقة، وصناعة البطاريات بنسبة 7 % بعد أن قالت إن أرباح الربع الثالث من المرجح أن ترتفع بنسبة 40 % عن العام السابق. وشهدت أسهم كانتاس أفضل جلسة لها منذ ثلاثة أشهر في أستراليا بعد أن قالت شركة الطيران إن رئيسها سيستقيل، في إطار سعيها لإصلاح سمعتها المتضررة.

ومن المتوقع أن تقول إكسون موبيل يوم الأربعاء إنها ستشتري منافستها الأميركية بايونير ناتشورال ريسورسز مقابل نحو 60 مليار دولار. ومن المقرر أن يجري البنك المركزي الأوروبي مسحا بشأن توقعات التضخم في وقت لاحق يوم الاربعاء. وفي وقت لاحق من الأسبوع، وصل موسم أرباح الشركات الأميركية إلى ذروته مع ارتفاع أرباح البنوك الكبرى

مستثمرو النفط يترقبون ردود فعل سوق الطاقة تجاه التوترات الشرق أوسطية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تسببت التوترات الأمنية التي شهدها العالم يوم السبت في ارتفاع أسعار النفط بنسبة 3 % وافتتاح أعلى للدولار، وارتفاع في الين الياباني والفرنك السويسري، بينما انخفضت عقود مؤشرات الأسهم الأميركية بنحو 0.7 %. وفي التقرير اليومي لساكسو بنك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتمحور التركيز اليوم حول احتمال انتشار عدم الاستقرار في المنطقة.

وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 ومؤشر ناسداك 100 على التوالي، على الرغم من صدور تقرير الرواتب أعلى من المتوقع يوم الجمعة، وتقلبت عوائد الخزانة بشكل كبير بعد زيادة في عدد الوظائف خارج القطاع الزراعي، حيث وصلت عوائدها على العشر سنوات إلى 4.885 % قبل أن تستقر عند 4.80 %.

وأعيد فتح سوق الأسهم من الدرجة الأولى في الصين بعد أسبوع ذهبي، حيث انتعشت الرحلات الداخلية بنسبة 4.1 %، وزادت إيرادات السياحة بشكل معتدل بنسبة 1.5 % مقارنة بمستويات عام 2019 قبل الجائحة. وسيتم إلغاء الجلسة الصباحية في بورصة هونغ كونغ ومن المتوقع أن يستأنف التداول في فترة ما بعد الظهر بسبب الإعصار.

وتقلبت عوائد سندات الخزانة بشدة بعد زيادة في عدد الوظائف خارج القطاع الزراعي. وقفزت عائدات السندات لأجل 10 سنوات إلى مستوى 4.885 % بعد إصدار تقرير الرواتب، ثم انخفضت إلى مستوى 4.75 % عندما شعر المستثمرون بالارتياح نتيجة لتباطؤ نمو الأجور.

وعند اقترب اليوم من نهايته، أنهى العائد على سندات السنتين بارتفاع بنسبة 6 نقاط أساس إلى 5.08 %، وكانت عوائد العشر سنوات أعلى بنسبة 8 نقاط أساس عند 4.80 %. ومن المرجح أن يستمر الاتجاه الحاد لمنحنى سندات الخزانة مع استفادة الأجل القصير من عروض الملاذ الآمن، بينما يعاني الأجل الطويل من تداعيات ارتفاع أسعار الطاقة إذا تصاعدت التوترات بين إسرائيل وفلسطين.

ومع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط، ارتفعت أسعار النفط بنسبة تزيد على 3 % في وقت مبكر من صباح يوم الاثنين في آسيا، ويظل التركيز على مدى انتشار عدم الاستقرار في المنطقة، خاصة بعد تقارير من صحيفة وول ستريت جورنال تشير إلى تورط إيران.

وقد تواجه أسعار النفط ضغوطاً إضافية للارتفاع في حال حدوث رد فعل من الولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى، أعربت المملكة العربية السعودية عن استعدادها لزيادة الإنتاج في بداية العام المقبل إذا استمرت أسعار النفط في التراجع. كما ارتفع سعر الذهب أيضًا ليعود إلى 1850 دولاراً بسبب الطلب القوي على الملاذ الآمن، وزاد سعر الفضة بنسبة تزيد على 1 % ليقترب من 22 دولارا.

وفي الأوراق المالية الأميركية، ارتفعت الأسواق يوم الجمعة الماضي على الرغم من تقرير الرواتب الذي كان أعلى من المتوقع. وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 ومؤشر ناسداك 100 بنسبة 1.2 % و1.7 % على التوالي، حيث اختتما الأسبوع بنسبة ارتفاع قدرها 0.5 % و1.8 % على التوالي. وكانت الزيادة شمولية، حي قادت أسهم الشركات التكنولوجية الكبيرة هذا التقدم.

ويركز المستثمرون اليوم على ردود الفعل في سوق الطاقة تجاه التوترات التي نشأت في الشرق الأوسط خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقد تتأثر المنطقة جيوسياسياً بسبب الوضع المتوتر مما سيغير اللعبة، برغم الضبابية التي قد تنشأ جراء الحرب والتي تجعل من الصعب إعطاء توقعات حول ما سيحدث بعد ذلك، فيما يجب الاخذ في الاعتبار الأثر المحتمل على الأسواق المالية وعلى محافظ البنوك.

وحول الاقتصاد العالمي والعملات الأجنبية، ذكر تقرير ساكسو بنك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد تكون هذه اللحظة حاسمة في الشرق الأوسط، مع ارتفاع المخاطر الجيوسياسية بعد التصعيد بين حماس وإسرائيل. كانت ردة الفعل الأولية في الأسواق سلبية حيث انخفضت قيمة الأسهم بنسبة 0.6 %، وزادت أسعار النفط الخام من نوع برنت بنسبة 3.3 %، وارتفعت قيمة الذهب والدولار الأميركي أيضاً.

لكن النتيجة على المدى المتوسط سواء على مستوى الأسواق أو على الصعيد الجيوسياسي ستتلخص في كيفية رد فعل إسرائيل. فيما يتعلق بمواضيع الأسهم، يتوقع أن تشهد أسهم الخدمات اللوجستية والدفاع والأمن السيبراني تحسناً في الأسعار.

وقد يكون تصعيد النزاع بين إسرائيل وحماس إيجابياً لسندات الخزانة الأميركية. ومع ذلك، هناك خطر عودة أسعار السلع بسبب الحرب والمزادات القادمة لسندات الخزانة الأميركية لمدة 10 سنوات و30 سنة، مما قد يقيد انخفاض العوائد. وفي هذا السياق، يحافظ ساسكو بنك على موقف متحفظ ودفاعي في اختياراتنا الاستثمارية بسبب التوترات الحالية. ويميل البنك إلى الاستثمار في السندات السيادية على المدى القصير والربط بمعدل التضخم، مع توقعنا لاستمرار تسارع منحنيات العائد على جانبي المحيط الأطلسي.

ولا يزال خطر التصعيد مرتفعاً حيث يتوقع أن تستجيب إسرائيل وربما الولايات المتحدة أيضاً. ولكن حتى الآن، وبدون أي تأثير واضح على الإمدادات، فإن الاستجابة الأولى للشراء تم تحفيزها بواسطة المتداولين الذين أضافوا عائداً جيوسياسياً إضافياً إلى السعر والطلب الجديد بعد التصحيح القوي الذي شوهد الأسبوع الماضي والذي دفع بكمية كبيرة من السيولة الطويلة، خاصة في سعر النفط البرنت، الذي يعتبر المعيار العالمي.

وسلط التقرير الأسبوعي لساكسو بنك، الضوء على المواقع المستقبلية والتغييرات التي أدخلتها صناديق الاستثمار الهامة والمضاربون الآخرون عبر أسواق السلع وسوق العملات الأجنبية حتى يوم الثلاثاء، 3 أكتوبر. فيما شهد هذا الأسبوع تراجعاً في الرغبة في المخاطرة عبر الأسواق نتيجة استمرار ارتفاع عوائد السندات ووصول الدولار إلى أعلى مستوى سنوي جديد. أما في أسواق السلع، استجابت الأسواق من خلال خروج واسع النطاق بخفض المراكز التفاؤلية عبر 24 سوقاً آجلة رئيسة بنسبة 15 % لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال أربعة أشهر.

وجاء رد فعل الذهب على تصاعد التوترات في الشرق الأوسط نسبياً حتى الآن، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة تقدر بنحو 1 %، مما سمح للذهب بالتعويض جزئياً عن خسائر الأسبوع الماضي. يمكن أن يزداد الطابع الجيوسياسي تصاعداً في الأيام القادمة في انتظار رد إسرائيل خاصة مع الاحتمال المتزايد لتورط إيران الذي يزيد من حدة التوتر. ونعتقد أن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لن تواصل رفع أسعار الفائدة في ظل تزايد عدم اليقين، واقتراب احتمالية الوصول إلى أقصى مستوى لأسعار الفائدة بشكل مفاجئ على الرغم من الأثر المحتمل للتضخم الناتج عن ارتفاع أسعار النفط. نستنتج أن هذا التطور قد يشير إلى نقطة منخفضة في سعر الذهب، ومع التركيز يتجه نحو خفض الفائدة بدلاً من رفعها، لذلك قد يشهد الذهب زيادة في الطلب من قبل المستثمرين.

وقال فيفيك دار، مدير أبحاث سلع التعدين والطاقة ومدير بنك كومنولث الأسترالي، تراجعت أسعار النفط يوم الثلاثاء، بعد أن سجلت أكبر ارتفاع يومي في ستة أشهر وسط مخاوف بشأن انقطاع الإمدادات العالمية بسبب التطورات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط.

إلى ذلك أكدت وكالة الطاقة الدولية، بأن إمدادات الغاز المسال الجديدة ستخفف ضغوط السوق، وتتوقع الوكالة تباطؤ نمو الطلب على الغاز الطبيعي عالميًا بين عامي 2022 و2026، مضيفةً أن وفرة إمدادات الغاز المسال من المشروعات الجديدة ستخفف ضغوط السوق بعد عام 2025.

وقالت «منصة الطاقة» ومقرها الولايات المتحدة، من المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب العالمي على الغاز بنحو الثلث من متوسط 2.5 % سنويًا خلال المدّة من 2017 إلى 2021، إلى 1.6 % خلال 2022-2026. وترى وكالة الطاقة الدولية في التوقعات السنوية لسوق الغاز على المدى المتوسط، أن إجمالي الطلب على الغاز عالميًا سيرتفع من 4.094 تريليون متر مكعب عام 2022 إلى 4.325 تريليون متر مكعب عام 2026. وتستحوذ الدول الناشئة على غالبية نمو الاستهلاك خلال مدّة التوقعات (2022-2026)، مع انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة بأوروبا وأميركا الشمالية بعدما بلغ ذروته عام 2021. ويشير التقرير إلى أن ظهور أزمة الطاقة عام 2022، التي أثارها الغزو الروسي لأوكرانيا، قد أدى إلى حقبة مختلفة لأسواق الغاز العالمية بعد عقد من النمو القوي بين عامي 2011 و2021.

ومن المتوقع أن يظل استهلاك الغاز الطبيعي ثابتًا تقريبًا في عام 2023، عند إجمالي 4.081 تريليون متر مكعب، مع تعويض ارتفاع الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط بالكامل تقريبًا من خلال انخفاضه في أوروبا وأميركا الوسطى وأميركا الجنوبية.

ويعود الطلب العالمي على الغاز إلى نمو معتدل في عام 2024، مدفوعًا في المقام الأول بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط، قبل أن يُظهر مزيدًا من النمو خلال عامي 2025 و2026، مدعومًا بارتفاع إضافات قدرة إسالة الغاز، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

وبلغ الطلب الإجمالي على الغاز من الأسواق الناضجة في آسيا والمحيط الهادئ (أستراليا واليابان ونيوزيلندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية) وأوروبا وأميركا الشمالية ذروته في عام 2021، ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة 1 % سنويًا حتى عام 2026.

ويأتي ذلك مع النشر السريع لمصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استعمال الطاقة، كما أن فقدان إمدادات الغاز عبر الأنابيب من روسيا، كان سببًا في الضغط على الحكومات الأوروبية للبحث عن حلول بديلة للحفاظ على أمن الطاقة. ونتيجة لذلك، تقدر وكالة الطاقة الدولية أن نمو الطلب على الغاز سيتركز في الأسواق الآسيوية سريعة النمو، وكذلك في بعض الاقتصادات الغنية بالغاز داخل الشرق الأوسط وأفريقيا.

ومن المتوقع أن تمثّل الصين وحدها ما يقرب من نصف إجمالي النمو في الطلب العالمي على الغاز بين عامي 2022 و2026، حيث تعتمد على هذا الوقود لخدمة إنتاجها الصناعي وقطاع الكهرباء، وفق التقرير، الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة. وترى وكالة الطاقة الدولية أن تشغيل مشروعات الغاز المسال الجديدة سيؤثر في تحركات السوق بين عامي 2025 و2026 من خلال تخفيف بعض الضغوط وتحريك الطلب الحساس للسعر. ومن المتوقع أن تتوسع قدرة إسالة الغاز الطبيعي بنسبة 25 % بين عامي 2022 و2026، مع تعزيز الولايات المتحدة مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم من خلال بناء محطات تسييل جديدة.

ويشير النمو في إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى التحول إلى سوق غاز أكثر عولمة، ما سيسهم في تحسين مرونة وقدرة الموردين والمستهلكين على الاستجابة لصدمات العرض والطلب. وبالنسبة إلى عام 2023، من المرجح أن تظل إمدادات الغاز العالمية محدودة، مع عدم قدرة إمدادات الغاز المسال الإضافية (18 مليار متر مكعب) على تعويض الانخفاض المتوقع في الغاز عبر الأنابيب الروسية إلى الاتحاد الأوروبي (35 مليار متر مكعب).

بينما انخفضت أسعار الغاز في الأرباع الـ3 الأولى من عام 2023، لا تزال حالة عدم اليقين والمخاطر قائمة بالنسبة لفصل الشتاء المقبل في نصف الكرة الشمالي. وترى وكالة الطاقة الدولية أن دخول مواقع تخزين الغاز في أوروبا موسم التدفئة الشتوي ممتلئة بنسبة 96 %، لا يضمن استقرار الأسعار طوال الموسم، خاصة في حالة الطقس البارد.

وزير الطاقة ونائب رئيس الوزراء الروسي يرأسان اجتماع اللجنة السعودية الروسية المشتركة الاقتصادية

عقدت اللجنة السعودية الروسية المشتركة الدورة الثامنة من اجتماعاتها، اليوم في العاصمة الروسية موسكو، برئاسة كل من الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، وألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي، وحضور ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية من كلا البلدين.

وقد ناقشت اللجنة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، والتي تهدف إلى تنمية وتعزيز التعاون، بين السعودية وروسيا في عدد من المجالات الحيوية، التي من أهمها مجالات الطاقة، والتجارة والاقتصاد والاستثمار، والمعلومات وتقنيات الاتصالات، والصناعة، والصحة، والتعليم، والإعلام، والثقافة، والرياضة، والسياحة، والنقل، والجيولوجيا والموارد الطبيعية، والزراعة، وغيرها.

توترات المنطقة تبقي أسواق النفط في حالة تأهب .. التقلبات مستمرة

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت التقلبات السعرية للنفط الخام وسط حالة عدم اليقين المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط نتيجة المخاطر الجيوسياسية، إذ لا تزال الأسعار مرتفعة بسبب الأحداث التي تشهدها المنطقة وسيطرة مخاوف العدوى على أذهان المستثمرين، فيما يتعلق بانقطاع الإمدادات المحتمل.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن أسعار النفط صعدت بقوة خلال الأيام الأخيرة، مع زيادة علاوة المخاطر الجيوسياسية في الأسواق وتزايد المخاوف من تدخل الولايات المتحدة، وسط توقعات بمضاعفة الجهود لوقف تدفقات النفط الإيراني.

وأوضح المحللون، أنه على الرغم من ارتفاع الأسعار لا تزال هناك حالة من عدم اليقين في أسواق النفط بشأن كيفية تأثر العرض والطلب على وجه التحديد، منوهين إلى أن أسعار النفط أظهرت رد فعل متواضعا نسبيا للزيادة الأخيرة في التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث تتوقع تقارير دولية أن الصراع من غير المرجح أن يؤثر في توازن العرض والطلب في سوق النفط على الفور.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف، مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، إن آمال استعادة التوازن والاستقرار في سوق النفط الخام تواجه تحديات متصاعدة بسبب المخاطر الحالية، وذلك على الرغم من جهود «أوبك» وأساسيات السوق الجيدة بشكل عام.

ونوه إلى أن «أوبك» في توقعاتها للنفط العالمي لـ 2023 التي نشرتها أخيرا رفعت توقعاتها للطلب العالمي، مشيرة إلى أن ذروة الطلب ستكون بحلول 2045 عند 116 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل زيادة قدرها ستة ملايين برميل يوميا، مقارنة بتوقعات العام الماضي.

من جانبه، يرى سلطان كورالي، المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، أن الأيام القليلة الماضية شهدت أحداثا أثرت بشكل مباشر على أسعار النفط والغاز، مضيفا أن أسعار النفط والغاز الطبيعي ارتفعت وسط مخاوف من انقطاع الإمدادات من الشرق الأوسط.

وأشار إلى استقرار سعر النفط نسبيا بعد أكبر قفزة له منذ ستة أشهر، حيث استوعبت الأسواق التداعيات الجديدة خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، إضافة إلى احتمال اتخاذ إجراءات تحفيز اقتصادي جديدة في الصين.

أما جوران جيراس، مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، فيشير إلى أن التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط تبقي أسواق النفط في حالة تأهب، إذ إن الشرق الأوسط يمثل نحو ثلث الإمدادات العالمية، ولا تزال السوق قلقة بشأن التهديدات المحتملة التي تشهدها المنطقة.

وأوضح أن السوق تتعرض إلى العديد من المخاطر الرئيسة في المرحلة الراهنة الصعبة والغامضة، مشيرا إلى أن التنفيذ الأكثر صرامة للعقوبات الأمريكية على صادرات النفط الخام الإيرانية وأي حصار أو هجمات على السفن في ممرات الشحن الرئيسة يعد أكبر وأبرز المخاطر.

بدورها، تقول ليندا تسيلينا، مدير المركز المالي العالمي المستدام إن السوق تترقب قيام الصين باتخاذ تدابير جديدة لمساعدة اقتصادها على تحقيق هدف النمو الرسمي للبلاد، وهو ما قد يحدث خلال أسابيع قليلة، وسيكون له انعكاسات إيجابية واسعة على الطلب العالمي على النفط الخام.

وأشارت إلى أن الصراع في الشرق الأوسط أدى إلى تفاقم تقلبات أسعار النفط الخام، التي تأرجحت أيضا خلال الشهر الماضي، حيث أدت المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو إلى مقاومة ارتفاع مدعوم بتخفيضات الإنتاج التي تنفذها «أوبك +» بقيادة السعودية وروسيا.

من ناحية أخرى، فيما يخص الأسعار، لم يطرأ تغير يذكر على أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة أمس، مع انحسار المخاوف من احتمال انقطاع الإمدادات.

وارتفع خام برنت 12 سنتا إلى 87.77 دولار للبرميل. كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ثلاثة سنتات إلى 86 دولارا للبرميل.

وفي إشارة تبعث على التفاؤل إزاء وضع الإمدادات، أحرزت فنزويلا والولايات المتحدة تقدما في المحادثات التي يمكن أن تفضي إلى تخفيف العقوبات على كاراكاس من خلال السماح لشركة نفط أجنبية إضافية واحدة على الأقل بالحصول على النفط الخام الفنزويلي في ظل بعض الشروط.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 90.78 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 89.99 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، إن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثاني ارتفاع له على التوالي، وأن السلة خسرت ثلاثة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 93.56 دولار للبرميل.

بوتين: تنسيق «أوبك +» سيستمر لضمان التنبؤ بتحركات أسواق النفط الاقتصادية

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن التنسيق بين دول مجموعة «أوبك+»، التي تضم كبار منتجي النفط، سيستمر لضمان القدرة على التنبؤ بتحركات أسواق النفط، وأشار بقوة إلى أن اتفاق تقييد الإمدادات للأسواق العالمية موجود ليبقى.

وتضخ «أوبك+» التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا، نحو 40 في المائة من الخام العالمي. وبينها اتفاق حاليا لخفض الإمدادات حتى أواخر 2024 لدعم السوق.

وبحسب «رويترز»، ذكر بوتين في مؤتمر «أسبوع الطاقة الروسي» في موسكو بجانب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أنه «موقن بأن التنسيق بين تحركات شركاء (أوبك+) سيستمر». وأضاف بوتين «هذا مهم لإمكانية التنبؤ بسوق النفط وفي نهاية المطاف لخير البشرية كلها».

وقال «إن أعضاء (أوبك+) سيفون بالتزاماتهم بالكامل ويتعاملون بنجاح مع كل التحديات».

وردا على سؤال عن مدى احتمال تمديد أجل اتفاق «أوبك+» لخفض الإمدادات، قال «الأكثر ترجيحا أنه يتعين علينا التشاور مع الشركاء، قراراتنا يتم اتخاذها بتوافق الآراء»، مضيفا «اليوم، فيما يبدو، سنواصل تعاوننا».

وهذه التصريحات هي أقوى إشارة من بوتين حتى الآن على أن خفض إمدادات «أوبك+» سيستمر حتى 2024 وربما بعد ذلك، في خطوة من شبه المؤكد أنها ستدعم أسعار النفط. وقال نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك إن السعودية وروسيا، أكبر مصدري النفط في العالم، ناقشتا الوضع في سوق النفط والأسعار. وتأسست منظمة أوبك عام 1960 بعضوية السعودية والعراق وإيران والكويت وفنزويلا وتوسعت لتشمل 13 عضوا. وفي 2016، وقعت أوبك اتفاقية مع عشرة منتجين آخرين للنفط، من بينهم روسيا، لإنشاء «أوبك+».

ومضى يقول «هل سيكون من الضروري فعل شيء معا من أجل استقرار الأسواق في العام المقبل؟ حسنا، أنا لا أستبعد ذلك».

وقال إنه سيكون من الضروري مراقبة الاقتصاد العالمي، ونبه إلى أنه لولا الخفض الكبير في الإمدادات «لانخفضت الأسعار على الأرجح لأقل من 50 دولارا للبرميل».

وأشار إلى أن النخب الغربية بثت الارتباك في أسواق الطاقة ومن ثم تعين على المشاركين المسؤولين في السوق مثل «أوبك+» تحقيق الاستقرار.

وقال «من أجل استقرار سوق النفط، التفاعل ضروري بين الموردين الرئيسين وبشروط علنية وشفافة من أجل استقرار سوق النفط. ومن هذا المنطلق تعمل روسيا مع الشركاء في إطار «أوبك+». وأضاف أن «تصرفات بعض شركائنا، النخب الغربية، بثت ارتباكا في سوق الطاقة العالمية، بما في ذلك سوق النفط، والعواقب السلبية لمثل هذه الخطوات سياسية الدوافع تؤثر في الاقتصاد العالمي بأكمله، والآن يتعين التصحيح، وبالطبع، يتعين على المشاركين المسؤولين في السوق الاضطلاع على هذا».

يلين: السقف السعري للنفط الروسي قلص إيرادات موسكو بشكل كبير

الاقتصادية

قالت جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية أمس، «إن السقف الذي فرضته مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى على أسعار النفط الروسي أدى إلى انخفاض حاد في إيرادات روسيا على مدى الأشهر العشرة الماضية».

وأضافت في تصريحات تم إعدادها لمؤتمر صحافي على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش في المغرب أن «من الضروري الاستمرار في فرض تكلفة متزايدة على روسيا بسبب حربها في أوكرانيا».

وقالت يلين «إن الحرب في أوكرانيا لا تزال تمثل عقبة رئيسة كبيرة أمام الاقتصاد العالمي»، مضيفة أن «التوقعات المحدثة لصندوق النقد أظهرت أن الاقتصاد العالمي في وضع أفضل مما كان متوقعا في الاجتماعات السنوية العام الماضي»، لكن وزارة الخزانة تواصل مراقبة المخاطر النزولية.

وبينما تشهد بعض الدول تباطؤا في النمو بما في ذلك الصين ومنطقة اليورو، قالت يلين «إنها لا ترى علامات على أي آثار واسعة النطاق تزعزع استقرار الاقتصاد العالمي»، وفقا لـ«رويترز».

وقالت يلين عن الدعم لكييف «لا يمكننا أن نسمح بانقطاع دعمنا لأوكرانيا.. ستعمل إدارة بايدن بدعم من أغلبية من الحزبين في الكونجرس الأمريكي والشعب الأمريكي على ضمان حصول أوكرانيا على المساعدة التي تحتاج إليها للانتصار في هذه الحرب».

وقالت يلين «إن إدارة بايدن ستواصل أيضا العمل للتخفيف من آثار الحرب الروسية في أوكرانيا بما في ذلك على الأمن الغذائي، بينما تعمل مع تحالف عالمي لحرمان روسيا من التمويل الذي تحتاج إليه لمواصلة الحرب».

وقالت «إن السقف السعري الذي فرض على أسعار النفط الروسي قلص بشكل كبير الإيرادات الروسية خلال الأشهر العشرة الماضية بينما عزز أسواق الطاقة المستقرة».

وفرضت دول مجموعة السبع عقوبات في ديسمبر تحظر على شركات الشحن أو التأمين الموجودة في دول مجموعة السبع تقديم خدمات لتسهيل صادرات النفط الروسية عندما يتجاوز السعر 60 دولارا للبرميل.

ولا تنطبق العقوبات على شركات الشحن أو شركات التأمين من الدول الأخرى، بغض النظر عن السعر. ويقول منتقدون «إن روسيا تتحايل على الحد الأقصى باستخدام أسطول شبح من الناقلات القديمة».

تسليم جائزة المملكة للإدارة البيئية.. السعودية تستضيف مؤتمر «التحول الأخضر»

البلاد

تستضيف المملكة المؤتمر التاسع لوزراء البيئة في العالم الإسلامي، الذي تنظمه وزارة البيئة والمياه والزراعة بالتعاون مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، بمشاركة (52) دولة، وذلك يومي 18 – 19 أكتوبر الجاري في جدة، تحت شعار "نحو تحقيق التحول الأخضر في العالم الإسلامي".

وسينطلق المؤتمر برئاسة المملكة، وحضور وزراء البيئة في الدول الأعضاء في المنظمة، وممثلي (30) منظمة إقليمية ودولية معنية بالشأن البيئي، وسيقام تزامنًا مع المؤتمر الاجتماع السادس للمكتب التنفيذي للبيئة في العالم الإسلامي، بمشاركة الدول التسع الأعضاء بالمكتب التنفيذي، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية، إلى جانب المعرض المصاحب على هامش المؤتمر.

ويشهد المؤتمر تسليم جائزة المملكة للإدارة البيئية في نسختها الثالثة، التي يبلغ عدد الفائزين فيها (21) فائزًا من (18) دولة إسلامية، موزعين على فروع الجائزة الأربعة.

وسيناقش المؤتمر عددًا من التقارير والموضوعات المتعلقة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة في العالم الإسلامي، وجهود المنظمات في تحقيق الأمن البيئي الإنساني، ورفع مستوى جودة الحياة، بالإضافة إلى تفعيل العمل المشترك في تحفيز العمل البيئي والتنموي، والحلول المبتكرة للمشاكل البيئية الحالية والمستقبلية، وغيرها من الموضوعات ذات الشأن المشترك بين الدول الأعضاء.

وزير الطاقة المتجددة الهندي: ساعون لشراكة أعمق مع السعودية

الرياض: فتح الرحمن يوسف

الشرق الأوسط

شدد راج كومار سينغ، وزير الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة الهندي، على أن بلاده تسعى لشراكة أعمق مع السعودية وتعظيم المشاريع الثنائية، مؤكداً التزام نيودلهي بخفض كثافة الانبعاثات من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030.

وقال سينغ لـ«الشرق الأوسط» بمناسبة مشاركته في فعالية «أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023 بالرياض»، إن السعودية مصدر موثوق للنفط الخام لبلاده، ورابع أكبر شريك تجاري ثنائي لبلاده، حيث بلغت التجارة في المواد الهيدروكربونية معها نحو 68.6 في المائة من التجارة الثنائية.

وأضاف أن السعودية تلعب دوراً مهماً في أمن الطاقة في الهند، حيث إنها ثاني أكبر مصدر للنفط الخام للهند بعد العراق، ورابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال»، متوقعا أن تثمر فعالية «أسبوع المناخ» عوامل التمكين والتقنيات لتحقيق التحولات الشاملة.

ولفت سينغ إلى أن مجلس الشراكة الاستراتيجية الهندية-السعودية سيخلق استراتيجية متعددة الأوجه وذات منفعة متبادلة تشمل التبادلات الثقافية والتعاون الدفاعي والأمني والتجارة والاستثمارات والرعاية الصحية والتكنولوجيا وأمن الطاقة والأمن الغذائي.

وتابع: «عززنا قدرة توليد الطاقة من الوقود غير الأحفوري، وإنشاء شبكة وطنية موحدة، وتوسيع الكهرباء الشاملة للمنازل بنسبة 100 في المائة. في الأعوام الـ7 الماضية، استثمرنا أكثر من 70 مليار دولار في الطاقة المتجددة، وخطّطنا للعقد القادم آفاقاً تجارية تبلغ نحو 20 مليار دولار سنوياً».

وواصل: «حققنا 40 في المائة من قدرة الكهرباء المركبة من مصادر الوقود غير الأحفوري، ونلتزم خفض كثافة الانبعاثات من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 45 في المائة بحلول 2030، وتحقيق 50 في المائة من الطاقة الكهربائية المركّبة من مصادر طاقة الوقود التقليدي بحلول عام 2030».

ووفق سينغ «سيلعب الهيدروجين الأخضر دوراً حاسماً في إزالة الكربون من القطاعات الصناعية. أطلقنا الهيدروجين الأخضر بهدف طموح يتمثل في تحقيق 5 ملايين طن متري من إنتاج الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030،

وركزت الهند على تقنيات الهيدروجين الأخضر، وستواصل التعاون لإنشاء نظام بيئي عالمي مستدام للهيدروجين الأخضر».

أسبوع المناخ

وبيَّن أن زيارته الرياض جاءت للمشاركة في فعالية «أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023»، مشيراً إلى أن هذه المنصة تتمتع بإمكانات هائلة في التأثير على السرد الحالي والمستقبلي لتحول الطاقة، موضحاً أنه شارك في اللجنة الوزارية رفيعة المستوى المعنية بتعزيز تحول الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «تعزيز الشمولية والتدوير من أجل تحولات عادلة ومنصفة في مجال الطاقة كجزء من أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وقال: «خاطبت الاجتماع حول موضوع الحوار الإقليمي لضريبة السلع والخدمات، الذي سلَّط الضوء على عوامل التمكين والتقنيات لتحقيق الطموح والتحولات الشاملة للمدينة. وسعدتُ بتناول هذا الحوار المهم، وتأتي هذه المداولات في إطار أسبوع المناخ في الوقت المناسب جداً، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنيّ بتغير المناخ مباشرةً، لتحديد الأولويات الصحيحة للمنطقة نحو أهداف المناخ وتحول الطاقة».

وأضاف: «خلال خطابي الخاص أمام التجمع، تطرقت إلى الكثير من القضايا الملحّة، بدءاً من تغير المناخ، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة».

العلاقات السعودية - الهندية

وأكد أن العلاقات بين السعودية والهند وثيقة ودافئة منذ قرون، لافتاً إلى أنها تقوم على الاحترام المتبادل والثقة والتعاون، منذ الاستقلال، وأضاف: «تطورت العلاقات الثنائية بين البلدين تدريجياً، إلى شراكة استراتيجية متعددة الأوجه وذات منفعة متبادلة تشمل الكثير من مجالات المشاركة الرئيسية التي تشمل التبادلات الثقافية والتعاون الدفاعي والأمني والتجارة والاستثمارات والرعاية الصحية والتكنولوجيا وأمن الطاقة والأمن الغذائي».
وتابع: «حصلت هذه العلاقات على مزيد من الزخم مع زيارات رئيس الوزراء ناريندرا مودي، للسعودية في عامَي 2016 و2019، وزيارات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان رئيس مجلس الوزراء السعودي، للهند في عام 2019، حيث أنشئ أيضاً مجلس الشراكة الاستراتيجية الهندية - السعودية، الذي يغطي كامل نطاق علاقاتنا الثنائية».

وزاد وزير الكهرباء والطاقة الجديدة: «ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، زار الهند في سبتمبر (أيلول) الماضي للمشاركة في قمة قادة مجموعة العشرين، وللمشاركة في رئاسة الاجتماع الأول لقادة مجلس الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، مع رئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي. وتم خلال الزيارة التوقيع على 8 مذكرات تفاهم واتفاقيات بين الجانبين في عدة مجالات، حيث حققت الزيارة نجاحاً كبيراً وعززت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين».

التعاون الاقتصادي والثقافي والرياضي

وأكد أن الهند تعد ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية في حين أن المملكة تعد رابع أكبر شريك تجاري للهند. وخلال السنة المالية 2023 بلغت قيمة التجارة الثنائية 52.76 مليار دولار. يشكل التعاون في مجال الطاقة ركيزة أساسية للعلاقات الثنائية الهندية - السعودية، حيث تعد المملكة شريكاً رئيسياً للهند في ضمان أمن الطاقة. وظلت ثالث أكبر وجهة لمصادر النفط الخام والمنتجات البترولية في الهند للسنة المالية 2022 - 2023.

وأضاف: «شهد التعاون الدفاعي الثنائي بين البلدين مزيداً من التعزيز هذا العام، حيث بلغت الارتباطات أعلى مستوياتها على الإطلاق، ما يُظهر الترابط القوي والثقة المتبادلة بين بلدينا العظيمين. تم إجراء النسخة الثانية من التمرين البحري الثنائي (الموحد الهندي) بين الهند والمملكة في مايو (أيار) 2023، إذ قامت السفن البحرية بالفعل بزيارة مختلف موانئ المملكة. ولأول مرة قامت طائرات مقاتلة هندية بزيارة المملكة في وقت سابق من هذا العام. وهناك أيضاً تدفق مستمر للوفود والمتدربين بين البلدين».

ولفت إلى أن «الاتصالات بين الأفراد تعد عنصراً مهماً جداً في علاقاتنا الثنائية. وقام عدد من الفرق الثقافية الهندية وشخصيات بوليوود بزيارة السعودية في الماضي القريب، واستضافت السعودية أيضاً الدورين نصف النهائي والنهائي من البطولة الوطنية الهندية لكرة القدم، وكأس سانتوش أخيراً. كما شارك الحرفيون السعوديون في مهرجان (سوراجكوند) في وقت سابق من هذا العام».

وقال: «السعودية أصبحت أيضاً وجهة مفضلة لبوليوود لتصوير أفلام مختلفة هنا، في الوقت الذي تحظى رياضة اليوغا والكريكيت بشعبية كبيرة في المملكة، وستوفر لنا المزيد من السبل للعمل معاً. إن وجود أكثر من 2.4 مليون جالية هندية قوية في المملكة، يعد بمثابة جسر حي بين بلدينا العظيمين، إذ كانت الجالية الهندية في المملكة جزءاً لا يتجزأ من القصة التنموية للمملكة».

التعاون في مجال الطاقة

وشدد على أنه وعلى مر السنين، تطورت العلاقة بين البلدين، من علاقة تقليدية بين المشتري والبائع إلى شراكة استراتيجية في قطاع الطاقة تقوم على التكامل المتبادَل والاعتماد المتبادَل. وأضاف: «شددت زيارة رئيس وزراء الهند للسعودية في أبريل (نيسان) 2016 على تحويل العلاقة بين المشتري والبائع في قطاع الطاقة إلى علاقة شراكة أعمق تركز على الاستثمار والمشاريع المشتركة. كما اتفق الجانبان على التركيز على مجالات التدريب وتنمية الموارد البشرية والتعاون، في مجال البحث والتطوير في قطاع الطاقة».

وبيَّن وزير الكهرباء والطاقة الجديدة الهندي: «خلال الزيارة الرسمية التي قام بها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان للهند في سبتمبر (أيلول) 2023، تم إصدار إعلان رسمي بشأن الممر الاقتصادي للهند والشرق الأوسط وأوروبا. وسيعمل هذا المشروع أيضاً على توسيع التعاون الثنائي في مجال الطاقة من خلال تطوير سلاسل إمداد الطاقة والربط بين الشبكات وتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال الطاقة بين وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة الهندية ووزارة الطاقة السعودية خلال الزيارة الرسمية التي قام بها ولي العهد للهند».

وتطرق إلى أن السعودية تلعب دوراً مهماً في أمن الطاقة في الهند، حيث إنها ثاني أكبر مصدر للنفط الخام للهند، ورابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال، موضحاً أن السعودية تعد مصدراً موثوقاً للنفط الخام للهند، وهي رابع أكبر شريك تجاري ثنائي للهند. بالنسبة للسنة المالية 2022 - 2023، بلغت التجارة في المواد الهيدروكربونية مع المملكة نحو 68.6 في المائة من التجارة الثنائية بين الهند.

مذكرة التفاهم للاتصال بالشبكة والهيدروجين

وأوضح أنه وقّع مع نظيره السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة، مذكرة تفاهم تاريخية للتعاون في مجالات الربط الكهربائي والهيدروجين الأخضر النظيف وسلاسل التوريد. وقال: «تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى وضع إطار عام للتعاون بين البلدين في مجال الربط الكهربائي، وتبادل الكهرباء خلال أوقات الذروة وحالات الطوارئ، والتطوير المشترك للمشاريع، والإنتاج المشترك للهيدروجين الأخضر النظيف والطاقة المتجددة، وكذلك إنشاء سلاسل توريد آمنة وموثوقة ومرنة للمواد المستخدمة في الهيدروجين الأخضر النظيف وقطاع الطاقة المتجددة».

وضع الطاقة المتجددة في الهند

وأكد أن الهند بأجندتها الطموحة، تقود الطريق في تحول الطاقة وتبرز كقائد عالمي، وأشار إلى «أننا ندرك مسؤولياتنا كاقتصاد ناشئ، واتخذنا تدابير مهمة للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون دون المساس بنمونا وتنميتنا. وتلتزم الهند بمواءمة جهودها في مجال التحول في مجال الطاقة مع الهدف المشترك، المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية، إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين».

وبيَّن أن قطاع الطاقة في الهند شهد تحولاً ملحوظاً، بهدف توفير طاقة موثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة للشعب، وقال: «قطعت البلاد خطوات كبيرة في تعزيز قدرة توليد الطاقة من الوقود التقليدي، وأنشأت شبكة وطنية موحدة، وعززت شبكة التوزيع، وشجعت الطاقة المتجددة، وتوسيع الوصول إلى الكهرباء وتحقيق كهربة المنازل الشاملة بنسبة 100 في المائة، وتنفيذ سياسات مبتكرة».

وأكد أن الهند حققت مساهماتها المحددة وطنياً في وقت مبكر من خلال تحقيق 40 في المائة من قدرة الكهرباء المركبة من مصادر الوقود التقليدي، ومنذ ذلك الحين زادت طموحها، مشيراً إلى أن الهند تلتزم الآن خفض كثافة الانبعاثات من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030، مقارنةً بمستويات عام 2005، وتهدف إلى تحقيق نحو 50 في المائة من الطاقة الكهربائية المركبة من مصادر طاقة الوقود غير الأحفوري بحلول عام 2030، وأنه في الأعوام الـ7 الماضية، تم استثمار أكثر من 70 مليار دولار في الطاقة المتجددة في الهند، ومن المرجح أن تولّد خططنا للعقد القادم آفاقاً تجارية تبلغ نحو 20 مليار دولار سنوياً.

الهيدروجين مصدر محوري للطاقة النظيفة

وعرّج راج كومار سينغ إلى أن الهيدروجين الأخضر سيلعب دوراً حاسماً في إزالة الكربون من القطاعات الصناعية، إلى جانب مصادر الطاقة المتجددة، لا سيما القطاعات التي يصعب تخفيفها، وقال: «الهند أخذت زمام المبادرة وأطلقت مؤخراً مهمة الهيدروجين الأخضر بهدف طموح يتمثل في تحقيق 5 ملايين طن متري من إنتاج الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030»، مضيفاً أن الهند ركزت بشكل كبير على تقنيات الهيدروجين الأخضر وستواصل التعاون مع المهتمين من البلدان لإنشاء نظام بيئي عالمي مستدام للهيدروجين الأخضر».

وأضاف: «إنه لمن دواعي فخرنا البالغ أن نشارك في الإطلاق الأخير للتحالف العالمي للوقود الحيوي «جي بي إيه GBA» الذي يهدف إلى تسهيل التعاون وتعزيز استخدام الوقود الحيوي المستدام. ونرحب بالبلدان لتكون جزءاً من التحالف وتبادُل التعلم من أجل مزيج الطاقة المستدامة».

وأكد اعتقاده أن الإجراءات الفردية والخيارات السلوكية المستدامة ضرورية لتحقيق تحول الطاقة بطريقة أكثر استدامة. وفي هذا الصدد، أدعو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الانضمام إلى مبادرة الهند بشأن أسلوب الحياة من أجل البيئة «لايف LiFE» ومن المهم دعم مبادرات مثل «(One Sun One World One Grid شمس واحدة. عالم واحد. شبكة واحدة)»، التي تهدف إلى إنشاء نظام بيئي عالمي أكثر ترابطاً لمصادر الطاقة المتجددة التي يتم تقاسمها لتحقيق المنفعة المتبادلة.

الممر الاقتصادي

وذهب الوزير الهندي إلى توقيع اتفاق إنشاء الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، والذي تم تحت رئاسة الهند لمجموعة العشرين، حيث وقَّعت الهند إلى جانب السعودية والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اتفاقاً، سيتألف من ممرين منفصلين: الممر الشرقي سيربط الهند بالخليج العربي، والممر الشمالي سيربط الخليج بأوروبا.

وقال: «سيعمل الممر الاقتصادي على ترسيخ المكانة التاريخية للمنطقة بوصفها الطريق التجارية الرئيسية التي تربط آسيا وأوروبا وأفريقيا. ومن خلال التركيز على التجارة في الطاقة، يعتمد المشروع على الميزة النسبية التي تتمتع بها المنطقة في توفير طاقة رخيصة وموثوقة لبقية العالم».

وزاد: «من المتوقع أن يحفّز الممر الاقتصادي التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاتصال والتكامل الاقتصادي بين آسيا والخليج العربي وأوروبا، كما أنه من المرجح أيضاً أن تكون له آثار اقتصادية عالمية بعيدة المدى تتجاوز المناطق الثلاث، حيث تمثل الدول الثماني الموقِّعة نحو نصف اقتصاد العالم و40 في المائة من سكانه».

وقال: «على هذا النحو، فإنها تتمتع بالقدرة على تحويل التجارة العالمية والتنمية إذا كانت على استعداد لتخصيص الموارد المناسبة».

السعودية تدرس إنشاء مجمع لإنتاج مشتقات نظيفة من الوقود

الشرق الأوسط

تدرس السعودية حالياً إنشاء مجمع لاستخدام غاز ثاني أكسيد الكربون والهيدروجين بغرض إنتاج مشتقات نظيفة من الوقود، في الوقت الذي تتطلع فيه إلى أن تكون عنصرا مهما في إدارة الكربون للوصول إلى الحياد الصفري في 2060.

وكشف الدكتور زيد الغريب المدير العام للبرنامج الوطني للهيدروجين والاقتصاد الدائري للكربون في وزارة الطاقة السعودية لـ«الشرق الأوسط»، عن نية بلاده إطلاق مشروع، لكونها تمتلك العديد من المكامن الجوفية التي تستخدم في نقل واحتجاز ثاني أكسيد الكربون، مؤكداً أن الغاز له قيمة اقتصادية ويستخدم في العديد من المشتقات.

الهيدروجين الأخضر

وبين الغريب أن مشروع «نيوم» من أكبر مشروعات الهيدروجين الأخضر في العالم والأول من نوعه؛ لذلك سيفتح آفاقا جديدة للصناعة، مضيفاً أن المشروع سينتج ما يقارب 250 ألف طن من الهيدروجين الأخضر بحلول 2026.

وأوضح على هامش فعاليات «أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023» بالرياض، أن مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر الذي يشارك في تطويره وتنفيذه كل من «نيوم» و«إير برودكتس» و«أكوا باور»، يهدف إلى تبني أحدث الطرق المبتكرة لتوفير قدرة إنتاجية موحّدة تبلغ نحو أربعة غيغاواط من الطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتخزين.

وأكد الدكتور الغريب أن السعودية تعد الدولة الوحيدة التي تملك حجم الأمونيا النظيفة بأكثر من 150 ألف طن، متوقعاً أن هذا الحجم سيزيد في المستقبل القريب.

إدارة الكربون

وقال إن الرياض تطمح للتحول من كونها المصدر الأول للنفط لتصبح في مقدمة البلدان المصدرة للطاقة المتجددة ومن ضمنها الهيدروجين، بالإضافة إلى كونها عنصرا مهما جداً في إدارة الكربون للوصول إلى الحياد الصفري في 2060.

وأفصح مدير البرنامج، عن أبرز المبادرات التي تعمل عليها الرياض والمتمثلة في إنشاء ممر اقتصادي يربط الهند بالشرق الأوسط بأوروبا؛ حيث سيمكنها من تصدير الهيدروجين والطاقة الكهربائية النظيفة إلى العملاء في أوروبا بأقل التكاليف عن طريق استغلال موقع البلاد الجغرافي.

مصادر غنية

وزاد الغريب أن السعودية من الدول القليلة التي تملك الموارد الطبيعية لإنتاج الهيدروجين النظيف، وغنية بمصادر الغاز الطبيعي وتمتلك المخازن الأرضية لتخزين ثاني أكسيد الكربون في عملية إنتاج الهيدروجين الأزرق، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية من مصادر الطاقة الشمسية والرياح للإنتاج بتكلفة أقل بكثير من الدول الأخرى وبموثوقية أعلى.

وذكر أن الطاقة الاستيعابية لأحد أكبر مجمعات نقل وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون التي أعلنت عنها الرياض في مبادرة السعودية الخضراء، ستتضاعف لتصل إلى 44 مليون طن بحلول 2035.

«أسبوع المناخ» يجمع 400 شاب وشابة لمناقشة تحديات البيئة

الرياض: محمد هلال

الشرق الأوسط

ناقش 400 شاب وشابة يمثلون 72 دولة قضايا متعلقة بتحقيق أهداف تغير المناخ والوصول إلى الحياد الكربوني وتعزيز السفر والسياحة المستدامة، وذلك خلال جلسات حوارية عقدت في «أسبوع المناخ» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العاصمة السعودية الرياض.

وجاءت استضافتهم برعاية المركز العالمي للسياحة المستدامة بصفتهم المشاركين الأوائل في مبادرة «أبطال الشباب»، والتي أطلقها المركز بهدف أن تكون مجتمعاً يضم 100 ألف شخص من 100 دولة بحلول عام 2030.

واجتمع المشاركون لحضور جلسات حول الاستدامة التي تناقش مواجهة التحديات والتعامل مع الفرص التي تتاح أمام القطاع السياحي، وذلك أثناء سعيه إلى تحقيق مستقبل الحياد المناخي والاضطلاع بالدور الذي يمكن للجيل القادم أن يؤديه في هذا الحوار.

استدامة السياحة

ومع إحراز تقدم في تنفيذ المبادرة، وفي ظل شراكة المركز العالمي للسياحة المستدامة مع جامعات ومؤسسات دولية حول العالم، سيحصل الشباب على إمكانية وصول غير مسبوقة للأبحاث ودراسات الحالة المتطورة، ودعم حملات التأييد لهذه المبادرة، والبرامج التدريبية المتعلقة بالسياحة المستدامة.

وحول ذلك قال وزير السياحة السعودي أحمد الخطيب إننا من خلال «إمداد القادة الشباب بالموارد اللازمة لدعم تحول القطاع السياحي إلى الحياد المناخي، فإننا نمكنهم من القيام بدور فعّال في بناء قطاع أكثر استدامة للسياحة والسفر. والمركز العالمي للسياحة المستدامة، الذي يتخذ من السعودية مقراً له، ليس استثماراً في مستقبلها فحسب، بل هو استثمار في مستقبل الكوكب بالكامل».

مواجهة الأزمة المناخية

من جهتها قالت غلوريا جيفارا رئيسة «المركز العالمي للسياحة المستدامة» إن قطاع السفر والسياحة «يجب أن يخضع لمرحلة تحول شاملة من أجل مواجهة الأزمة المناخية، حيث يؤمن المركز إيماناً راسخاً بأن جيل الشباب يؤدي دوراً بالغ

الأهمية في قيادة هذا التحول؛ إذ إن رؤاهم ضرورية لتقديم أفكار جديدة وآراء متنوعة وأهداف طموحة».

وأضافت أن مبادرة الشباب تأتي بعد إطلاق المركز العالمي للأبحاث التابع للمركز العالمي للسياحة المستدامة؛ إذ يشارك مجموعة من خبراء المناخ من جميع أنحاء العالم ويتابعون ويساهمون في تسريع تحول قطاع السياحة والسفر إلى الحياد المناخي.

الأجيال الشابة

وأكدت جيفارا أن المركز العالمي للأبحاث يطمح إلى مشاركة 100 جامعة ومؤسسة دولية معنية من جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030، مؤكدة وجود مؤسسات أكاديمية رفيعة المستوى في الولايات المتحدة والصين وفرنسا وإسبانيا وهولندا تعاونت مع «المركز العالمي للسياحة المستدامة» لدفع رؤيته إلى الأمام.

وأشارت إلى أن تأسيس المركز العالمي للأبحاث يوفر منصة لإبراز أصوات الأجيال الشابة، ويعيد التأكيد على التزامنا الشديد بالاستدامة وتمكين الشباب، حيث نؤمن بقدرتهم الهائلة على المساهمة في تحقيق هذا التحول.

وقالت جيفارا: «المركز يهدف إلى إشراك هؤلاء القادة المستقبليين إشراكاً حقيقيًاً للمساعدة في بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولية للسياحة والسفر، ومن خلال هذه المبادرة، سوف يكتسب المشاركون المعرفة والأدوات والدعم اللازم لاستخدام البحث في جهود تأييد المبادرة وبناء الوعي».

الأمم المتحدة: السعودية تقود التحديات البيئية العالمية المدينة

أكّد ممثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) آدما بوكار سوكو، أن دور المملكة في كافة القضايا البيئية، لا يقتصر على بذل الجهود المحلية والدولية فقط بل يتخطاه لدور ريادي في قيادة ومواجهة التحديات البيئية العالمية.

جاء ذلك خلال الجلسة الحوارية رفيعة المستوى التي نظمتها وزارة البيئة والمياه والزراعة على هامش «أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي تستضيفه المملكة، بمشاركة الرؤساء التنفيذيين لعددٍ من المراكز البيئية المتخصصة، بالإضافة إلى خبراء ومتخصصين في مجالات تنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.

وناقشت الجلسة الحوارية قضية مكافحة تدهور الأراضي في إطار التغير المناخي، والمحافظة على التنوع الأحيائي، من خلال عدة محاور أبرزها، «أهمية العمل الدولي للحد من تدهور الأراضي وإعادة تأهيلها»، و»جهود المملكة في إعادة تأهيل الأراضي والحد من تدهورها»، بالإضافة إلى «الآثار الناتجة من تدهور الأراضي على التغير المناخي، والتنوع الأحيائي، والأمن الغذائي».

وأشار ممثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى ضرورة إيجاد منهجية متوازنة للتعايش مع الطبيعة.

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأرصاد الدكتور أيمن غلام، أن ظاهرة التغير المناخي تتأثر بها كل دول العالم ومن ضمنها المملكة، وقد تتسبب في حدوث كوارث، من عواصف وأعاصير، مثل التي وقعت في اليونان وليبيا مؤخرًا، مشيرًا إلى أن المملكة أنشأت مركزًا إقليميًا للتغير المناخي؛ بهدف إجراء الدراسات والأبحاث على التغيرات المناخية، بالإضافة إلى إنشاء المركز الإقليمي للإنذار المبكر بالعواصف الرملية، والبرنامج الإقليمي لاستمطار السحب.

بدوره، أبان الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر الدكتور خالد العبد القادر، أن التغير المناخي أثر سلباً على بعض الأنواع المحلية، مثل العرعر، كما أسهم في زيادة بعض الأنواع النباتية الغازية في المملكة، مشيرًا إلى أن تدهور الأراضي يؤثر على أكثر من (3) مليارات من الأشخاص حول العالم.

«أرامكو» تبحث الاستحواذ على 10% في «شاندونغ يولونغ» للكيماويات

اقتصاد الشرق

تبحث «أرامكو» مسألة الاستحواذ المحتمل على حصة استراتيجية بنسبة 10% في شركة «شاندونغ يولونغ» الصينية للبتروكيماويات المحدودة «شاندونغ يولونغ»، ما يعزز من أعمال الشركة في قطاع التكرير والكيماويات والتسويق عالمياً.

وقد وقّعت «أرامكو» السعودية و«مجموعة نانشان المحدودة»، و«مجموعة شاندونغ للطاقة المحدودة»، و«شاندونغ يولونغ» للبتروكيماويات المحدودة، مذكرة تفاهم لتسهيل المناقشات المتعلقة باستحواذ محتمل للشركة السعودية على حصة استراتيجية بنسبة 10% في شركة «شاندونغ يولونغ»، وفقاً لبيان صادر عن الشركة السعودية. وتخضع الاتفاقية للتقييمات والتفاوض على مستندات الصفقة والموافقات اللازمة.

تعمل «شاندونغ يولونغ» على استكمال بناء مجمع للتكرير والبتروكيماويات يهدف لمعالجة نحو 400 ألف برميل يومياً من النفط الخام، وإنتاج كمية كبيرة من المشتقات.

وبحسب مذكرة التفاهم؛ فإنه من المحتمل أن تعمل «أرامكو السعودية» على تزويد «شاندونغ يولونغ» بالنفط الخام والمواد الخام الأخرى.

تعاون آخر في الصين

هذه ليست المرة الأولى التي تتجه فيها «أرامكو» إلى الصين لتوسيع أعمالها في قطاع البتروكيماويات والمشتقات النفطية، ففي سبتمبر الماضي أعلنت تطلعها لاستحواذ محتمل على حصة استراتيجية بنسبة 10% في مجموعة «جيانغسو شينغهونغ» الصينية لصناعة البتروكيماويات، التي تمتلك وتدير مجمعاً متكاملاً للتكرير والبتروكيماويات بطاقة إنتاجية تبلغ 320 مليون برميل يومياً، ومجمعاً لتحويل الميثانول إلى الأوليفينات ومشتقاتها. كما تملك من خلال شركاتها التابعة والمملوكة بالكامل، منشأة لإنتاج حمض التريفثاليك المُنقى.

وفي يوليو الماضي، أكملت الشركة السعودية صفقة استحواذ على حصة 10% من شركة «رونغشنغ للبتروكيمياويات» مقابل 24.6 مليار يوان صيني (3.4 مليار دولار أميركي) من خلال شركتها التابعة والمملوكة بالكامل «أرامكو لما وراء البحار» (Aramco Overseas Company). جاء ذلك الاستحواذ بعد توقيع اتفاقيات استراتيجية بين «أرامكو السعودية» و«رونغشنغ للبتروكيمياويات» أُعلن عنها أواخر مارس الماضي.

في مارس العام الماضي، دخلت «أرامكو السعودية» في شراكة استثمارية لتطوير منشأة تضم مصفاة رئيسية ومجمعاً متكاملاً للبتروكيماويات في شمال شرقي الصين.

ستعمل «أرامكو هواجين للبتروكيماويات» -وهي مشروع مشترك بين عملاقة النفط السعودية، و«مجموعة شمال هواجين للصناعات الكيماوية»، وشركة «بانجين»، التي تم تأسيسها في ديسمبر 2019- على تطوير مجمع تحويل السوائل إلى كيمياويات.

سيضم المجمع مصفاة بطاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل يومياً، ووحدة تكسير إثيلين، تعد أساساً بتروكيماوياً لتصنيع آلاف المنتجات اليومية. وستسهم المنشأة التي سيتم بناؤها في مدينة بانجين بمقاطعة لياونينغ الصينية، في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والمنتجات الكيماوية في الصين.

لماذا ارتفعت أسعار النفط بعد حرب غزة.. وما علاقة إيران؟

أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أسعار النفط ارتفعت بسبب الحرب في غزة، على الرغم من أن طرفي الحرب كليهما غير منتج للنفط.

وأوضح الحجي، في حلقة من برنامج أنسيات الطاقة، قدّمها بمنصة «إكس» (تويتر سابقًا)، بعنوان «أثر عملية طوفان الأقصى وردة فعل إسرائيل عليها في أسواق الطاقة العالمية»، أن المتوقع من يوم السبت 7 أكتوبر/تشرين الأول، عند فتح الأسواق في آسيا صباح الإثنين، سترتفع الأسعار قليلًا.

وأضاف: «عمومًا، لا يوجد أيّ أثر حقيقي في أسواق النفط أو الطاقة لما يحدث في غزة، لأنها تنتج النفط، وإسرائيل لا تنتج النفط، كما أن استهلاكهما للنفط قليل جدًا، ومن ثم كان المتوقع أن يسمع بعض التجّار في الصين أو طوكيو أو هونغ كونغ الأخبار، ويكون هناك تخوّف من نقص الإمدادات».

وتابع: «أحد الأسباب الأساسية لهذا التخوف، أن بعض وسائل الإعلام تختزل الشرق الأوسط كله بما يحدث في غزة، ومن ثم يتكلمون عن الحرب في الشرق الأوسط، وفي ذهن الإنسان الغربي أن الشرق الأوسط دائمًا مرتبط بموضوع النفط، فيفكر في الأثر السلبي بالإمدادات، ومن ثم يجب أن ترتفع أسعار النفط».

لماذا ترتفع أسعار النفط؟

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن التجّار الآسيويين يسارعون عند التخوف من نقص الإمدادات إلى شراء العقود، في محاولة لانتهاز الفرصة قبل تراجع الإمدادات، أو لتحقيق بعض الأرباح.

وأردف: «لكن قيام الإعلام الأجنبي باختزال الشرق الأوسط كله فيما يحصل في غزة الآن، يعدّ إحدى المشكلات التي نعاني منها منذ ما يزيد عن 40 عامًا، فكان المتوقع أن يحدث ارتفاع قليل بأسعار النفط، ثم ينتهي الأمر».

ولكن، وفق الدكتور أنس الحجي، خرجت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية بشكل مفاجئ يوم الأحد 8 أكتوبر/تشرين الأول، بتقرير يتحدث عن اجتماع بين الإيرانيين وحزب الله في لبنان، وعلى إثر هذه الأخبار ارتفعت أسعار النفط بنحو 5%، أي ما يزيد عن 4 دولارات.

وأضاف: «رغم أن الخبر لا يليق بالصحيفة، ولا بأيّ مستوى إعلامي -لأنه كان نقلًا عن مصدر لبناني لا يعرف أحد هل هو مسؤول أم غير مسؤول- فمن المعروف أن علاقة إيران بالحكومة في غزة معروفة منذ زمن طويل، ومن ثم المفروض

كون الأثر خفيفًا في كل الحالات».

وتساءل الحجي: «هل من المعقول أنّ مسؤولين لبنانيين يعرفون كل هذه الأسرار والاجتماعات التي تكررت مرات عديدة، بينما إسرائيل لا تعرف؟» موضحًا أن الخبر أساسه كان غير منطقي، ولكن أسعار النفط انخفضت بعدها، مما يشير إلى أن الناس لم تصدّق الخبر، أو أن مَن نَشرَه يهدف إلى التأثير في السوق بشكل معين.

هل تتجدد العقوبات ضد إيران؟

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إنه مع انتشار خبر «وول ستريت جورنال» لم يكن خوف التجّار في آسيا وأوروبا مما يحدث في غزة، ولا من عملية ضرب إسرائيل لإيران، فهم اعتمدوا على ما يسمى «تأثير الدومينو».

وعن معنى هذا التأثير، قال الحجي، إن الطريقة التي وضعوا السيناريو بها، أن إسرائيل يمكنها الآن أن توجّه ضربة إلى إيران بكل بساطة، بسبب خبر وول ستريت جورنال، وهذا لن يؤثّر في أسواق النفط، ولكن ردّ الفعل من جانب إيران والتابعين لها سيكون مؤثرًا في أسواق النفط.

وأضاف: «ذهب بعضهم إلى تكرار ما حصل في 2019 مع أرامكو، وأصبح هناك تنافس حادّ بين بعض المضاربين على أن أسعار النفط ستصل إلى 120 دولارًا قريبًا، فاشتروا عقودًا تسمّى (عقود الخيار) في أسواق النفط، ما أسهم بتغيير السرد في السوق، وأدى إلى رفع الأسعار».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن كل الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط، بحدود 3 إلى 4 دولارات، لا علاقة له بأساسيات السوق، وإنما كان ارتفاعًا مرتبطًا بالأوضاع السياسية، والتخوف من الانخفاض المستقبلي للإمدادات، بناءً على رواية وهمية، مبنية على خبر مشكوك فيه نشرته الصحيفة الأميركية.

وتابع: «بعد فكرة توجيه ضربة إسرائيلية والردّ الإيراني، بدأت موجة الكلام -حتى في وسائل التواصل الاجتماعي- عن إغلاق مضيق هرمز، وهو كلام نُقد بالكامل على مدى 30 عامًا عشرات المرات، في كتب ومقالات ومقابلات».

ولفت إلى أنه رغم ذلك ما زال الحديث يتكرر عن أن إيران ستغلق مضيق هرمز، مما يؤدي إلى نقص إمدادات النفط في العالم، ومن ثم ترتفع أسعار النفط إلى 120 دولارًا أو أكثر.

وهذه الرواية -طبعًا- توافقت مع بعض الروايات السياسية بشأن ضرورة ردّ أميركا وأوروبا على إيران، خوفًا من أن يدمّر هذا الوضع اقتصاداتهم، أي إن الموضوع يُضَخَّم لتحويل الصراع من مكان محدود إلى صراع عالمي.

إغلاق مضيق هرمز صعب

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن إيران لا تستطيع إغلاق مضيق هرمز، إذ ليس من صالحها على الإطلاق إغلاقه، لأن نحو 3 أرباع الطعام الذي تستورده يأتي من خلالها، فإذا أغلقته سيموت الناس جوعًا.

وأضاف: «كما أن أغلب مياه المضيق في سلطنة عمان وليست في إيران، ومن ثم فإذا أغلقت البحرية الإيرانية المضيق في

المياه العمانية، فإن هذا سيعدّ احتلالًا ستكون له تبعات، وهناك اتفاقية أمنية بين دول الخليج تمنع هذا، أي إن إيران حال إغلاق المضيق ستتعدّى على المياه العمانية، والسلطنة لن تسمح بذلك».
بالإضافة إلى ذلك، وفق الدكتور أنس الحجي، هناك دول أخرى تحمي المضيق، بما فيها الهند والصين والولايات المتحدة، وأيضًا الأوروبيون ودول الخليج، لذلك فإن سيناريو الإغلاق صعب جدًا، ولا يمكن أن يحدث، ولم يحدث تاريخيًا.

وتابع: «ما يمكن أن يحدث هو أنه إذا وجّهت إسرائيل ضربة لإيران، هناك احتمال كبير ألّا تقوم الحكومة الإيرانية بأيّ ردّ، والخوف من قيام بعض الفئات المناصرة لها -سواء من جنوب السعودية أو الشمال- بعمليات ما، مثلما حدث عند ضرب ناقلات النفط في الفجيرة مثلًا، أو وضع ألغام بحرية، كما حدث سابقًا».

ولفت إلى أن مثل هذه التصرفات يمكنها أن تؤثّر بحركة الملاحة في الخليج، ولكن لا يمكن إغلاق مضيق هرمز إذا تأثّرت الملاحة في الخليج، إذ سترتفع أسعار التأمين، مما يؤثّر بدوره في تكاليف النفط عالميًا، ومن ثم تتأثر أسعار النفط.

شكراً